

العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا: دراسة تحليلية

الباحث: محمد مصطفى العبدالله*

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا من خلال تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تنمية سبل العيش من منظور أرباب العمل السوريين والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش المقيمين في تركيا، والتعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأطراف لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات تناولت المجموعة الأولى منها العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل، وتناولت المجموعة الثانية العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف، بينما تناولت المجموعة الثالثة العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش، وقد تم اختيار عينة ملائمة بلغ عددها (90) مستجوب لإجراء هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بوجود درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بكل من مشكلات اللاجئين في سوق العمل، وآليات وبرامج سبل العيش والمعوقات في البلد المستضيف على التوالي. وتم تقديم مجموعة من التوصيات في نهاية الدراسة للتخفيف من أثر العوامل التي تحد من تنمية سبل العيش ومنح أهمية أكبر للعوامل المرتبطة بآليات تنمية سبل العيش من قبل الأطراف الحكومية والمنظمات التركية والأجنبية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، سبل العيش، تنمية، تركيا

Key words: Syrian refugees, livelihood, Turkey, development.

*- الباحث: محمد مصطفى العبدالله: حائز على شهادة ماجستير الدراسات العليا في الاقتصاد من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عام 2009م. ويعمل حالياً كباحث رئيس لدى وحدة البحوث في مسار التنمية والاقتصاد منذ عام 2014 لدى مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في مدينة اسطنبول، ومهتم بإعداد الدراسات والتقارير في مجالي اقتصاديات التنمية والتنمية الاقتصادية داخل سورية، إلى جانب اهتمامه بقضايا الشأن الإنساني للسوريين النازحين داخلياً واللاجئين في دول الجوار.

مقدمة

تسببت الأزمة الانسانية التي تمر بها سورية على مدار الأعوام السبعة الماضية بنزوح وتشرد الملايين من سكانها داخل وخارج البلد، وأحدثت نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدى النسبة الأكبر منهم، سواء منهم من بقي داخل سورية أو من غادرها إلى دول الجوار فارعاً من أهوال الحرب ليعيش مأساة اللجوء.

ومع طول أمد الأزمة وتضاءل آمال العودة إلى الوطن وتناقص الدعم المادي المقدم من المانحين الدوليين يجد اللاجئ السوريين أنفسهم اليوم في خضم العديد من التحديات في بلدان اللجوء المجاورة لسورية، والتي وإن اختلفت في بعض جزئياتها من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، إلا أنها تفرض في الوقت نفسه على النسبة الأكبر منهم تحمل مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتماد على ذواتهم لتحصيل قوت يومهم.

لذا تبدوا قضية سبل العيش في الوقت الحاضر من أكثر القضايا حساسية لدى حكومات هذه الدول ولدى اللاجئين أنفسهم، حيث بدأ العديد من هذه الحكومات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لإجراء الدراسات والتقييمات التي تعكس واقع عمالة اللاجئين السوريين لديها، لوضع حلول مستدامة لمشكلات اللاجئين في أسواق العمل، ووضع برامج سبل عيش قادرة على احتواء ممن هم في سن العمل بهدف توجيه هذه الطاقة الإنتاجية في خدمة اقتصادات هذه الدول، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين.

ووفقاً لما تقدم تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في الجمهورية التركية، من خلال تناول العوامل التي تؤثر على تنمية سبل العيش بهدف تعزيز العوامل الإيجابية والحد من تأثير العوامل السلبية. وصولاً إلى بناء برامج سبل عيش تضمن الحياة الكريمة للاجئين وتحقق لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مشكلة الدراسة

مع دخول الأزمة السورية عامها السابع، تجاوز عدد اللاجئين السوريين عتبة الخمس ملايين، استضافت الجمهورية التركية العدد الأكبر منهم بما يتجاوز الثلاثة ملايين موزعين على امتداد الجمهورية. ورغم تفاقم احتياجاتهم في جميع القطاعات، يبقى قطاع سبل العيش من بين أهم القطاعات ذات الأولوية. فوفقاً لبعض التقديرات تتخطى نسبة ممن هم في سن العمل حاجز الـ (50%)، مع ما تحمله هذه النسبة من المشاكل والتحديات للحكومة التركية والمرتبطة بتنظيم هذه العمالة وتأمين فرص العمل لهم ودمجهم في

سوق العمل التركي ومعالجة المشكلات التي يواجهونها مع أرباب العمل. ومن جانب آخر يلمس المتتبع لواقع سبل عيش اللاجئين السوريين بشكل واضح المعاناة التي يكابدها هؤلاء اللاجئين في تأمين لقمة عيشهم، والتحديات الكبيرة التي يواجهونها في سوق العمل التركي، مع طول أمد وجودهم وانخفاض المساعدات المقدمة لهم مع مرور الوقت وضرورة الاعتماد على أنفسهم لتعزيز صمودهم الاقتصادي. ومع ندرة الدراسات التي تناولت قطاع سبل العيش للاجئين السوريين بشكل علمي و متكامل، تحاول هذه الدراسة الإحاطة بواقع هذا القطاع وتحليل دور العوامل المختلفة وتلمس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي على تنمية هذا القطاع.

ويمكن ايجاز مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا؟

فرضيات الدراسة

- 1- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل.
- 2- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.
- 3- تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

أهداف الدراسة

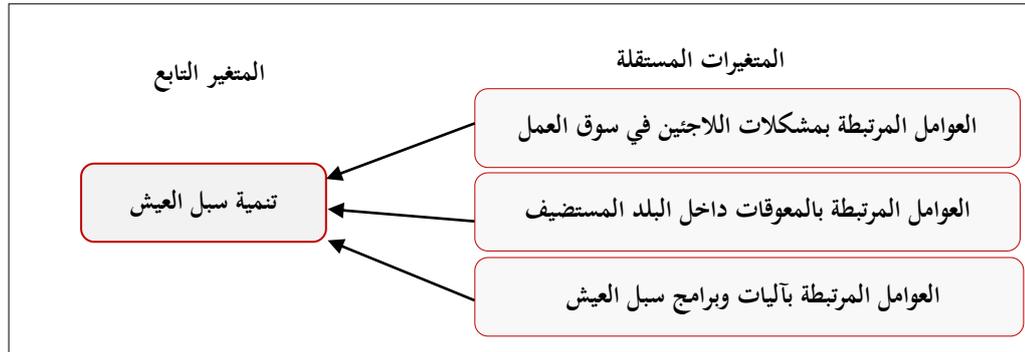
- 1- التعرف على واقع تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
- 2- التعرف على مشكلات اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي.
- 3- التعرف على المعوقات الرئيسية التي تحد من تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
- 4- التعرف على آليات وبرامج تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
- 5- التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأطراف لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
- 6- تقديم مجموعة من التوصيات للتخفيف من أثر العوامل التي تحد من تنمية سبل العيش وتدعيم العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على تنمية هذه السبل بناءً على النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

أهمية الدراسة

يعد البحث في موضوع تنمية سبل العيش للاجئين من بين الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة التي أولتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) اهتماماً كبيراً نظراً لتأثيرها الكبير على مستقبل اللاجئين في بلدان اللجوء ومدى قدرتهم على الاندماج في المجتمعات الجديدة التي تستضيفهم. ومن ناحية أخرى تقوم العديد من الدول المستقبلة للاجئين والمنظمات غير الحكومية فيها بالتقييم المرحلي لواقع عمالة اللاجئين ومدى تأثيرها على سوق العمل واقتصادات هذه الدول.

ونظراً لتزايد التحديات والمشكلات المرتبطة بالعمالة السورية في سوق العمل التركي وتصدرها في كثير من الأحيان لعناوين وسائل الإعلام التركية والأجنبية ومخرجات مراكز الأبحاث التركية والدولية، تتأني أهمية هذه الدراسة في محاولتها تشخيص واقع سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من تنميتها ووضع تصور للآليات التي يمكن أن تسهم في تنمية هذه السبل، بما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا.

نموذج الدراسة ومتغيراتها



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

الدراسات السابقة

—دراسة (Ulaş, 2017):

هدفت الدراسة إلى تعقب ظروف سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا خارج المخيمات، ومعرفة اتجاهاتهم العامة وخططهم المستقبلية فيما يتعلق بالعيش في تركيا وسلوكهم في التسوق والاستهلاك. شملت عينة الدراسة (1282) مستجوب في تسعة مدن تركيا تحتوي على (79%) من التعداد العام للاجئين السوريين في تركيا. وأظهرت النتائج أن (89%) من اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات، وأن

المصدر الأساسي لدخل (89%) منهم يعتمد على المال المكتسب عن طريق العمل. بينما يعتمد (6%) منهم على المساعدات كمصدر دخل منتظم. كما أظهرت الدراسة أن نسبة (50%) من السوريين في تركيا غير عاملين ويبحثون عن عمل، بينما بلغت نسبة العاملين منهم (31%). وفيما يتعلق باللاجئين الذين لا يحملون بطاقة الحماية المؤقتة فقد بلغت نسبة العاملين منهم (35.1%)، و(23.7%) يبحثون عن عمل. ويعمل (17%) منهم عند أرباب العمل الأتراك، و (5%) موظفين ذاتياً، بينما (5%) فقط عند أرباب العمل السوريين، في حين لم يتجاوز معدل القوة الشرائية للاجئ السوري الدولارين يومياً.

– دراسة (Del Carpio & Wagner, 2015):

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل التركي، من خلال الاعتماد على الإحصاءات المنشورة حول سوق العمل التركي من قبل المؤسسات الحكومية التركية ذات الصلة في عموم المدن التركية. توصلت الدراسة إلى أن غالبية اللاجئين السوريين يعملون في سوق العمل بشكل غير رسمي بسبب عدم إصدار تصاريح عمل رسمية لهم. حيث سبب دخولهم صدمة عرض واضحة لسوق العمل غير الرسمي. وتشير النتائج كذلك إلى نزوح ذو نطاق كبير للعمالة المحلية من قطاع العمل غير الرسمي، وانخفاض واضح في توظيف الإناث والعمل بالدوام الجزئي ضمن هذا القطاع. وهناك زيادات في نسبة العمالة الرسمية بالنسبة للمواطنين الأتراك الذكور ذوي التعليم المنخفض.

– دراسة (Navruz & Cukurcayir, 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تغير من إدراكات الشعب التركي نحو اللاجئين السوريين، واستعرضت بعض الأمثلة عن العوامل المؤثرة على إدراك المجتمعات المستضيفة للاجئين. وتوصلت الدراسة إلى أن إدراك الشعب التركي نحو اللاجئين السوريين تطور تدريجياً من الضيافة إلى التعب الشديد، وكغيره من المجتمعات المستضيفة للاجئين تنوعت إدراكات الشعب التركي وفقاً لأسباب عدة منها ما يرتبط بالسكان المحليين مثل التحيزات التاريخية أو الإرث التاريخي المشترك، أوجه التشابه والاختلاف الطائفية والإثنية، وصعوبات التواصل، والاختلافات في أنماط الحياة. وهناك أسباب تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من تأثير البيئة التي ينتمي لها اللاجئين. وترى الدراسة أن الإدراك الحالي للشعب التركي نحو اللاجئين السوريين ينبع من ثلاث عوامل رئيسية تشمل عوامل التحول الإثني والديمقراطي في المنطقة والعوامل الطائفية التي تولد الشك نحو اللاجئين، والعوامل الاقتصادية المتمثلة بالعبء الاقتصادي المدرك للسكان المحليين.

– دراسة (Öztürkler & Göksel, 2015)

تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين، واعتمدت الدراسة على تقدير المسارات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية مثل معدل الهجرة والتجارة الخارجية والتوظيف والخدمات التعليمية والصحية والإسكان في الأقاليم التركية التي شهدت تدفق كبير للاجئين، وقارنتها مع القيم الفعلية لهذه المتغيرات. حيث تعكس الفروقات تأثيرات اللاجئين على هذه المتغيرات. كذلك اعتمدت الدراسة على اجراء مقابلات شخصية مع بعض السكان في هذه الأقاليم لمحاولة قياس إدراكاتهم فيما يتعلق بتأثير اللاجئين على هذه المتغيرات. وفيما إذا كان اندماج اللاجئين سيكون عملية سهلة تعتمد فقط على أحكام وأطر العمل القانونية والمؤسسية، أم أنها تعتمد كذلك على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئين. وأظهرت نتائج الدراسة أن التأثيرات الاقتصادية للاجئين متنوعة بشكل كبير في الأقاليم المدروسة. وهذا التباين عائد للفروقات في مستويات التنمية الاقتصادية في هذه الأقاليم، والخصائص الديمغرافية والاقتصادية للاجئين المقيمين ضمنها. ويمكن أخذ هذه الفروق بعين الاعتبار لدى صناع السياسة للخطط السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بقضية اللجوء.

وفقاً لاستعراضنا السابق لبعض الدراسات السابقة واطلاع الباحث على العديد من الدراسات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع، لاحظ الباحث بشكل عام أن الدراسات المتوفرة عن اللاجئين السوريين والصادة عن المؤسسات الحكومية التركية وغير الحكومية المحلية والأجنبية ومصادر الأبحاث التركية يغلب عليها صيغة التقارير المتخصصة مع قلة عدد الأبحاث العلمية المحكمة التي ركزت على معالجة مشاكل السوريين في مختلف القطاعات داخل تركيا. ويأمل الباحث أن تضيف هذه الدراسة قيمة علمية وتطبيقية في الدراسات الخاصة باللاجئين السوريين في تركيا.

– الإطار النظري

لا يوجد تعريف محدد لسبل عيش اللاجئين، إلا أنها تشتق من التعريف الشامل لسبل العيش المعتمد لدى العديد من وكالات التنمية الدولية والذي يعرف سبل العيش بأنها: "تشمل سبل العيش القدرات والأصول والأنشطة اللازمة لتوليد الدخل وتأمين الوسائل اللازمة لكسب العيش. في حين تشير سبل العيش المستدامة إلى قدرة الناس على تدبير سبل عيشهم والحفاظ عليها، وتعزيز الرفاه لهم وللأجيال المقبلة"¹.

¹ – إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برجة سبل كسب الرزق، 2010، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ص. 15.

يعد موضوع سبل العيش من الموضوعات التي أخذت تحظى باهتمام متزايد سواء في التحليل الأكاديمي أو في أنشطة وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية. ونظراً لتفاقم قضية اللاجئين وتزايد أعدادهم في العديد من دول العالم، أصبح التركيز منصباً كذلك على كيفية تأمين سبل عيشهم مع طول أمد وجودهم في دول اللجوء وتعرضهم لظروف اقتصادية صعبة تقتضي العمل من جانب هذه الوكالات والمنظمات على التخفيف منها وتهيئة المقومات اللازمة للاجئين للاعتماد على الذات والتمكين وكيفية بناء سبل العيش الخاصة بهم.

وقد كفلت اتفاقية عام 1951 في المواد (17،18،19) حق اللاجئين في العمل وإتاحة الفرصة لهم، كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (23.1) على حق الأفراد في السعي نحو سبل العيش². غير أن اللاجئين في دول اللجوء يواجهون العديد من التحديات التي تؤثر سلباً على تنمية سبل عيشهم في مجتمعاتهم المستضيفين ويمكن إجمال هذه العوامل وفق الآتي:

- العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية التي يواجهها اللاجئين في بلدان اللجوء، يرجع جزء كبير من أسبابها إلى المشكلات التي يعانيها اللاجئين في أسواق عمل هذه البلدان وتفاقمها بشكل تدريجي نتيجة عدم وضع استراتيجيات محلية في هذه الدول للتعامل مع جانب عمالة اللاجئين لديها، والاعتماد على حلول مؤقتة تفاقم من هذه المشكلات بدلاً من أن تعمل على حلها. وقد تختلف طبيعة المشكلات التي يواجهها اللاجئين في أسواق عمل هذه الدول إلا أنه يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية وفق الآتي:

- المشكلات المتعلقة ببيئة العمل.

تحتوي بيئة العمل على العديد من المتغيرات الكلية والجزئية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ظروف عمل اللاجئين في البلدان المستضيفين لهم. حيث تفرز هذه المتغيرات العديد من المشكلات التي تواجه العمالة اللاجئة، ولعل في طبيعتها المشكلات المتولدة بينها وبين أرباب العمل الذين يحاول البعض منهم استغلال ظروف هذه العمالة وابتزازها وارتكاب الانتهاكات والتجاوزات بحقها لتحقيق المكاسب المادية. كذلك المشكلات التي تخلقها ظروف العمل الخطرة وغير الصحية وغير اللائقة اجتماعياً والتي تؤثر بشكل كبير على مدى استقرار العمالة اللاجئة في أماكن عملها. وتواجه العمالة اللاجئة كذلك مشكلة قلة فرص العمل وتعرضها لعمليات الاحتيال عند بحثها عن العمل، إلى جانب المشكلات التي

² - المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006، ص.6.

قد تنشأ بين هذه العمالة والعمالة المحلية في البلدان المستضيفة بسبب المزاخمة على بعض فرص العمل والاختلاف في العادات والتقاليد الاجتماعية واللغة والثقافة وغيرها من الفوارق الأخرى.

– المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة اللاجئة.

يفرض الوضع القانوني للعمالة اللاجئة نفسه كأحد أهم التحديات التي تواجهها هذه العمالة في النفاذ إلى سوق العمل، وبقدر ما يعتري هذا الوضع من نقص تتولد المشكلات التي تقوض من استقرار اللاجئين اقتصادياً واجتماعياً في البلدان المستضيفة. فالمشكلات المتولدة عن غياب الإجراءات والحماية القانونية المنصفة لهذه العمالة أو عدم وضوحها، وعدم ضمان الحقوق الوظيفية والحماية الاجتماعية لها، وعدم منحها التأمين الصحي والاجتماعي، إلى جانب غياب جهة رسمية ترعى مصالح هذه العمالة أمام الجهات الحكومية والخاصة وغيرها من المشكلات ذات الصلة ستلقي بتبعاتها السلبية على الوضع الحالي والمستقبلي للعمالة اللاجئة في البلدان المستضيفة. ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فإن تأسيس بيئة قانونية فاعلة يتم من خلالها تحليل القوانين والتوجيهات ذات الصلة بعمل اللاجئين داخل البلد المستضيف، يعد من الخطوات العملية لزيادة النفاذ إلى سبل العيش³.

– المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات.

ترتبط المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات بشكل مباشر بمشكلات بيئة العمل والوضع القانوني للاجئ. وتتمثل هذه المشكلات بشكل أساسي في انخفاض الأجور والتأخر في دفعها من قبل أرباب العمل، إلى جانب وجود مظاهر التمييز ضد العمالة اللاجئة من حيث الأجر والترفيعات مقارنة بالعمالة المحلية. كذلك تبرز مشكلة استغلال أرباب العمل للعمالة اللاجئة الماهرة والمتعلمة التي اضطرتها ظروف اللجوء للعمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها العلمية والمهنية.

– العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف

تواجه عملية تنمية سبل العيش للاجئين في البلدان المستضيفة العديد من المعوقات التي تحد من نجاح برامج سبل العيش وتقلل من حماية اللاجئين واندماجهم في المجتمع المحلي. وتتنوع هذه المعوقات من حيث الأطراف ذات الصلة في هذه العملية. ويمكن تصنيف هذه المعوقات وفق الآتي:

– الوضع السياسي في البلد المستضيف وسياسته تجاه اللاجئين.

³ - UNHCR (2011), Promoting Livelihoods and Self-reliance Operational Guidance on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas, Division of Programme Support and Management, Geneva.

لا تمثل الكثير من الدول التي تستضيف اللاجئين للاتفاقية الخاصة بهم لعام 1951 والتي تتضمن حقهم في العمل. ويتجاهل العديد منها الوضع القانوني لهم ولا يقوم العديد منها بوضع التشريعات والإجراءات الخاصة بعملهم أو منح تصاريح عمل خاصة بهم، مما يولد العديد من المعوقات القانونية والعملية التي يواجهونها والتي تحد من نفاذهم للعمل. وتقوم بعض البلدان بفرض حظر قانوني على عمل اللاجئين لمنعهم من العمل أو منحهم حق العمل مع فرض تكاليف باهظة لمنح تصاريح العمل وفرض الضرائب على أرباب العمل أسوة بالعمال المحليين، مما ينتج عنه نفاذ محدود للتوظيف المستدام ويجعل العديد من اللاجئين يرفض الحصول على إذن العمل ويتجهون إلى أسواق العمل غير الرسمية على الرغم من تعرضهم لخطر الاستغلال والايذاء⁴، ويعتمدون في توجههم هذا على رغبة السلطات المحلية والسكان المحليين لغض الطرف عن العمل غير الرسمي بسبب المكاسب الاقتصادية من رخص عمل اللاجئين. كذلك تؤثر التغيرات في الوضع الأمني والسياسي للبلد المستضيف على السلطات لتغيير نهجها حول عمل اللاجئين. وبالتالي فإن تغيير رغبة السلطات في السماح للاجئين في العمل من عدمه يعد تحدّي رئيسي في حالات اللجوء طويلة الأمد. ويصعب من مهمة المنظمات العاملة في الحقل الإنساني للتخطيط ودعم برامج سبل العيش ذات الأجل الطويل. ويمكن أن يقوض من رغبة اللاجئين في استثمار وقتهم ومواردهم للاندماج المحلي ويلغي استثماراتهم القائمة.

– أنواع ومدى الفرص الاقتصادية المتوفرة في البلد المستضيف.

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح المنظمات الإنسانية في ربط اللاجئين مع أرباب العمل أو تدريبهم من أجل أعمال محددة يرتبط بمدى وجود فرص العمل في اقتصاد البلد المستضيف ومدى القدرة على تصميم برامج سبل عيش تتلاءم مع السياق المحلي لسوق العمل والفرص المتاحة ضمنه، وفيما إذا كان أرباب العمل راغبين في توظيف اللاجئين أو مترددين حول ذلك حتى بعد إزالة العوائق القانونية نتيجة قضايا مثل النقص في مهارات اللاجئين والقضايا الأمنية والتمييز ضد اللاجئين.

– قدرة ورغبة اللاجئين للاستثمار في سبل العيش.

ترتبط رغبة اللاجئين في الالتزام بإيجاد عمل قانوني أو الاستثمار في تنمية سبل العيش في بلدان اللجوء بشكل أساسي بمدى رغبتهم في العودة إلى البلد الأم أو الانتقال للاستقرار في بلد ثالث. ومدى توافر الموارد المالية والمهارات والخبرات اللازمة لدى اللاجئين.

– نظرة السكان المحليين للاجئين.

⁴ - Ulmas, Elizabeth, 2001, Cash in Hand: Urban Refugees, the Right to Work and UNHCR's Advocacy Activities, UNHCR, Geneva.

ينظر السكان المحليين إلى اللاجئين في الدول المستضيفة غالباً باعتبارهم عالة على دولهم من حيث تأثيرهم السلبي على الموارد والاقتصاديات المحلية، ويخشون من ارتفاع مزاحمة اللاجئين لهم على الوظائف المتاحة خاصة في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. مما يجعل المواطنين يضغطون على حكوماتهم للحد من السماح للاجئين بالعمل. كذلك يرى بعض السكان أن السماح بتوظيف وتنقل اللاجئين يمكن أن يؤدي إلى استقرار اللاجئين استقراراً دائماً في دولهم وما قد يتبع ذلك من تغيير في النسيج الثقافي للبلاد واستنزاف الموارد. وهنا تكمن مهمة حكومات هذه الدول في أن توضح لمواطنيها أن منح اللاجئين حقوقهم سيعود بالفائدة لا بالضرر عليهم وعلى الدولة.

– الاستثمار في مهارات اللاجئين⁵.

إن مدى الاهتمام الذي تبديه الدول المستضيفة بالمهارات المهنية والتجارية التي يحملها اللاجئين سيسمح لهم بالحفاظ على هذه المهارات وسيقاسمهم في تسخيرها لخدمة اقتصاداتها من خلال السياسات التي تسمح أو تمنع من انخراط أصحاب هذه المهارات في سوق العمل. حيث أن تلك المهارات ستنتقل إلى المواطنين دون أن تدفع الدولة أي شيء لقاء ذلك ومزايا توظيف اللاجئين المهرة تفوق استثمار الدولة ذاتها في مجال تدريب وتأهيل مواطنيها.

– العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش:

تلعب الآليات المرتبطة ببرامج تنمية سبل العيش دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في بلدان اللجوء، وترتبط هذه الآليات بشكل مباشر بالبرامج التي تعدها كل من حكومات البلدان المضيفة والمبادرات الفردية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والهيئات الدولية وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وتسعى هذه الأطراف من تأسيس برامج سبل العيش بشكل عام إلى زيادة قدرة الأسر والأفراد لتزويد أنفسهم بالحماية أو تدعيم دخلهم ومهاراتهم وأصولهم بالطرق التي تدعم أولوياتهم وأهدافهم⁶. فهي تهدف إلى تحسين أمنهم الاقتصادي على الرغم مما تعرضه من تحديات إذا ما قورنت ببرامج الرعاية والإعالة⁷. كذلك تسهم هذه البرامج في رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي، وأمنهم الغذائي على المدى البعيد، وقدرتهم على حماية أنفسهم ضد الصدمات والضعف⁸. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من برامج سبل العيش يتم وضعها بدون إدراك كاف لقدرات واستراتيجيات اللاجئين مما يؤدي إلى تدني مستوى نتائج هذه البرامج في إحداث التنمية

⁵ - De Vriese, M (2006), **Refugee livelihoods: A review of the evidence**, UNHCR, Geneva, p.25.

⁶ - Caverzasio, Sylvie Giossi, 2011, **strengthening protection in war: A search for professional standards**, International Committee of the Red Cross, Geneva.

⁷ - De Vriese, M (2006), **Ibid**, P.35.

⁸ - Women's Refugee Commission (2009), **Building Livelihoods: a Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings**, New York.

المطلوبة نظراً لتركيزها على الأبعاد الرسمية المجردة للتنمية وعدم توجهها للتركيز على اللاجئين أنفسهم وكيفية سعيهم لاكتساب أرزاقهم. مما حدا بالعديد من الأطراف العاملة مع اللاجئين في السنوات الأخيرة إلى الالتزام بتخطيط برامج سبل العيش والدعم المقدم لهذا القطاع في البلدان المستضيفة للاجئين. حيث يستهدف التخطيط في الغالب اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، ويسهم في تكيف ودعم بناء المجتمع المستضيف لكي يتم الحفاظ على مساحة حماية للاجئ⁹. وفي هذا الصدد أدرجت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سبل العيش كعنصر أساسي في استجابتها وأنشئت وحدة مخصصة لسبل العيش في عام 2008 مع منحها صلاحية لإجراء تحليل سلسلة القيمة والسوق لأوضاع اللاجئين لكي يتم تحديد الفرص الاقتصادية وفرص التوظيف المحتملة. وتعمل الوحدة كذلك بصفة استشارية للحكومات والوكالات والمكاتب الإقليمية في ابتكار استراتيجيات سبل عيش للاجئين. وقامت المفوضية في عام 2014 بإطلاق استراتيجية عالمية لسبل العيش تؤسس لتنمية سبل العيش كخطة أساسية للمفوضية السامية وتقديم توجيهات للعمليات المحلية والوطنية¹⁰. ويكمن الاهتمام المتزايد في التخطيط لبرامج سبل العيش من حيث أن هذه البرامج تؤسس للاعتماد على الذات وتزيد من قدرة اللاجئين من الأفراد والأسر على دعم أنفسهم، والتقليل من احتمالية زيادة فقرهم أو الاعتماد على مساعدات الحكومة وبرامج الرعاية المحلية. كذلك إدراك المنظمات الإنسانية أن دعم اللاجئين في الاعتماد على ذاتهم سوف يصنع حلول مستدامة ويزيد من احتمالية عودتهم إلى أوطانهم مستقبلاً. ومن جانب آخر تحفز برامج سبل العيش الاقتصاد المحلي للدول المستضيفة وتولد المنافع للسكان المحليين وتزيد بشكل محتمل من رغبتهم في استمرار استضافة اللاجئين، إذ تساعد الأنشطة المرتبطة ببرامج سبل العيش على بناء الروابط ودعم التفاعلات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. إلى جانب ذلك فإن التخطيط لبرامج سبل العيش يمكن أن يشمل الأهداف الإنسانية من خلال استعادة الكرامة الشخصية واستقلالية اللاجئين، ومنع الأسر من الانزلاق نحو الفقر وتمكينهم من دعم مجتمعاتهم الخاصة في بلد الأصل من خلال الحوالات أو فرص التوظيف المتزايدة عند عودتهم.

ينظر إلى برامج سبل العيش باعتبارها برامج تنمية محورها فرص العمل وتشمل مجموعة من الآليات التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من توليد الوظائف المنتجة. وبذلك فإن التصميم الجيد لهذه البرامج وتنفيذها بشكل فاعل يساعد في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للاجئين. وتقسم برامج سبل

⁹ - Aleinikoff, T. Alexander, 2015, **From Dependence to Self-Reliance: Changing the Paradigm in protracted Refugee Situations**, Migration Policy Institute, Washington, DC.

¹⁰ - The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2014, **Global Strategy for Livelihoods**, Geneva.

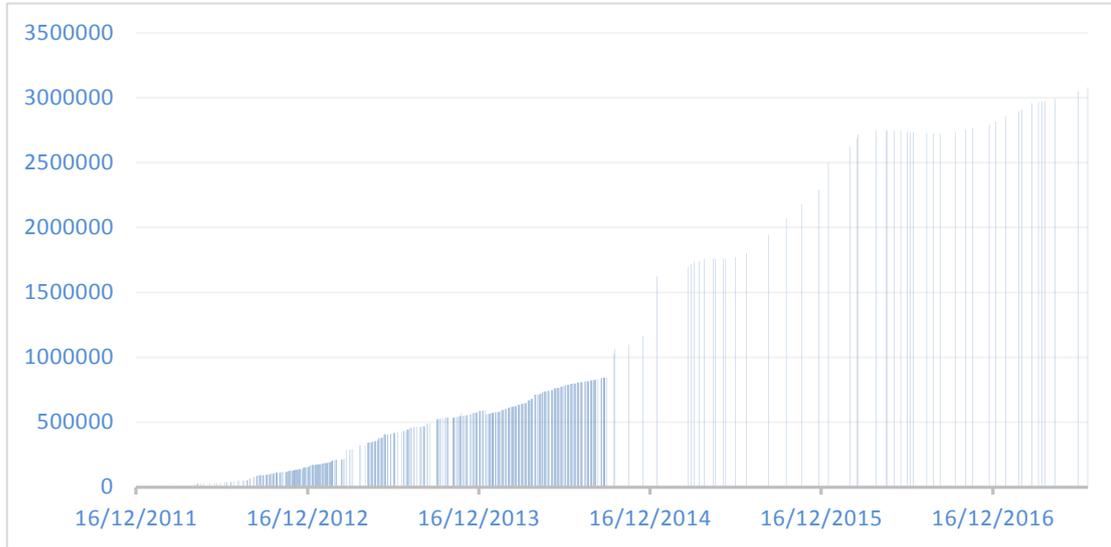
العيش للاجئ عادة إلى استراتيجيات جانب العرض وهي البرامج التي تهدف إلى دعم القدرة على
توظيف اللاجئ أو تسهيل أو زيادة الأعمال وبالتالي تعظيم رأس المال البشري والمالي للاجئ، وتشمل
برامج بناء المهارات مثل التدريب على مهارات العمل واللغة والتدريب المهني، وبرامج التدريب والنفوذ إلى
المعلومات وتقنيات الاتصال، أو تزويد اللاجئين بأصول سبل العيش أو الموارد المالية مثل مبادرات
التأمين الصغير والتمويل الصغير. واستراتيجيات جانب الطلب وهي مبادرات لخلق فرص العمل أو ربط
اللاجئين مع أرباب العمل، أي تحسين الحالة الاقتصادية للاجئين عن طريق التخفيف من المعوقات
المرتبطة بالنفوذ إلى السوق والمجتمع المضيف وإدراك أرباب العمل أو السياسات الحكومية لهم. وتمثل
القدرة على فهم وتحليل استراتيجيات سبل العيش للاجئين متطلب أساسي لتحسين التدخلات في هذا
القطاع. ولكن غالباً ما تخفق برامج سبل العيش المخصصة للاجئين في إحداث التأثير التنموي المطلوب
في الدول المستضيفة لأسباب عدة منها ما يتعلق بتصميم وتنفيذ هذه البرامج بدون تشخيص المشهد
الاقتصادي والسياسي المحلي، ومدى دعم الحكومات لبناء برامج سبل عيش مستدامة للاجئين. ومدى
كون تصميم هذه البرامج مرناً ومستجيباً للحاجات المحلية والشروط المحددة¹¹. ومنها ما يتعلق بكيفية
تقييم هذه البرامج من حيث آثارها على حياة اللاجئين، إلى جانب النقص في التنسيق بين الوكالات
الدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعليين المحليين الملتزمين بدعم اللاجئين وتنمية سبل عيشهم،
والنقص في تدريب موظفين ذوي اطلاع ومدربين لتصميم وتنفيذ البرامج.

الجانب الميداني للدراسة:

1. واقع اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي

¹¹ - De Vriese, M (2006), Ibid, P.36.

بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (3,079,914) بتاريخ 06-07-2017، ويبين الشكل (2) التطور التدريجي لعدد اللاجئين السوريين في تركيا منذ عام 2011، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.



كما يبين الجدول (1) فئات اللاجئين السوريين من حيث الجنس والعمر.

جدول (1) يبين الفئات العمرية للاجئين السوريين في تركيا

العمر	الذكور	الإناث
0 - 4	7.1%	6.6%
5 - 11	8.2%	8%
12-17	8%	6.8%
18-59	28.3%	23.6%
60 +	1.6%	1.7%
المجموع	53.2%	46.8%

المصدر: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=224>

لا يصنف السوريين الذين توافدوا إلى تركيا منذ بداية الأزمة السورية كلاجئين مما يجرمهم من التمتع بحقوق اللاجئين في إطار القانون الدولي، وإنما يتمتع غالبيتهم بصفة الحماية المؤقتة التي توفر لهم بعض المزايا التي

تقدمها لهم الحكومة التركية مثل الطبابة والتعليم المجاني¹². إلا أن المعاناة الرئيسية التي واجهها السوريين في تركيا تتركز بشكل كبير في قضية تأمين سبل العيش والمشكلات المرتبطة بها، فمنذ قدومهم إلى تركيا لم تبادر الحكومة التركية باتخاذ أي قرارات لتنظيم العمالة السورية في سوق العمل التركي، على الرغم من أن نسبة ممن هم في سن العمل تتجاوز (50%) كما تبين النسب الواردة في جدول (1)، كذلك تبلغ نسبة البطالة بينهم حوالي (50%) وفقاً لما توصلت إليه دراسة (Ulaş, 2017). في حين يبلغ عدد السوريين الحاصلين على إقامات عمل نظامية (7022) حتى عام 2017. وترجع هذه النسبة المتدنية جداً بسبب صعوبة الحصول عليها لأسباب ترتبط بقانون العمل التركي، وكونها تحتاج لأوراق ثبوتية وإقامة نظامية، وهو ما لا يتوفر لدى غالبية العمال السوريين. الأمر الذي جعل غالبيتهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية تضمن لهم حقوقهم العمالية. وبعد مرور ست سنوات أصدرت الحكومة التركية في 15 كانون الثاني/يناير 2016 لائحة تنظم "أذونات العمل" للسوريين في تركيا المصنفين تحت مسمى الحماية المؤقتة، لكن هذه الأذونات عابها الكثير من الثغرات القانونية وإمكانات التطبيق ومدى الالتزام بها من أرباب العمل. أما بالنسبة لتوزيع العمالة السورية جغرافياً فإن غالبيتها تتركز في المدن التركية الكبرى حيث تتوفر إمكانية للعثور على فرص العمل كما يبين جدول (2).

جدول (2) يبين توزيع السوريين في بعض المدن التركية ونسبهم

المدينة	العدد	النسبة إلى عدد سكان المدينة (%)	النسبة إلى مجموع اللاجئين السوريين (%)
استنبول	484810	3.3	15.7
شانلي أورفة	425542	29.4	13.8
هاتاي	389297	31	12.6
غازي عنتاب	332056	25.8	10.7
اصنة	160765	8.6	5.2
مرسين	149929	9	4.8
كلس	125790	109.6	4

المصدر: تم جمعه وإعداد البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

¹² - قانون الحماية المؤقتة الناظم لوضع إقامة السوريين اللاجئين في تركيا تم إقراره من قبل الحكومة التركية في شهر نيسان في عام 2014. وقد سمح هذا القانون من خلال الثغرات الكثيرة الموجودة فيه بتعرض السوريين للاستغلال بشكل كبير.

2. منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة في وصف وتفسير وتحليل العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا، حيث يمكن من خلال هذا المنهج جمع البيانات من مجتمع الدراسة لمحاولة تحديد الواقع الحالي لواقع تنمية سبل العيش والعوامل المؤثرة في تنميتها، ومن ثم تحليل مضمون البيانات التي تم جمعها وصولاً إلى عرض النتائج. أما بالنسبة لطرائق جمع البيانات فقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

- البيانات الثانوية: وهي التي تم الحصول عليها من الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الإحصائية والإعلامية ذات الصلة.
 - البيانات الأولية: وهي التي تم الحصول عليها بالاستبانة التي تم تطويرها لهذا الغرض، وفيما يتعلق بتطوير أداة القياس (الاستبانة) فقد تم تطوير هذه الأداة على مرحلتين:
 - المرحلة الأولى: تم إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع أرباب العمل والأفراد المهتمين بتنمية سبل العيش في مدن استنبول وشانلي أورفة وغازي عنتاب. حيث أسفرت هذه المقابلات عن قائمة تحتوي على عدد من المتغيرات التي يمكن أن تستخدم كمؤشرات لقياس العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا.
 - المرحلة الثانية: قام الباحث بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والخاصة منها بتنمية سبل العيش للاجئين بشكل محدد. إلى جانب الاطلاع على التقارير الصحفية الخاصة بسبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا. حيث تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي لجأت إليها هذه الدراسات. واعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها؛ تم تطوير أداة القياس التي تهدف إلى تحديد أهمية مجموعة من المؤشرات والتي يمكن أن تستخدم لمعرفة العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا من منظور أرباب العمل والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش من السوريين المقيمين في تركيا.
- وتتكون أداة القياس (الاستبانة) من جزأين:
- الجزء الأول: يتكون من مجموعة من العبارات التي تقيس بعض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، المكونة من الجنس والعمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الإقامة في تركيا.
 - الجزء الثاني: يتكون من مجموعة العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة المتمثلة بالعوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا والتي تشمل العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل، والعوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف، والعوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

وبهدف التأكد من صدق أداة القياس تم عرضها على عدد من المحكمين ذوي الاختصاص وأجريت التعديلات المناسبة وفقاً لذلك، فضلاً عن ذلك خضعت عبارات الاستبانة لاختبار معامل الاتساق الداخلي Cronbach alpha للتأكد من أن المقاييس المعتمدة في الدراسة تتمتع بالاتساق الداخلي، ويشير الجدول (3) أن معامل الاتساق الداخلي للدراسة حصل على نسبة أعلى من (91%) وهذا يمثل قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل، بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للاعتمادية (Sekaran, 1992).

جدول (3) يمثل توزيع عبارات استبانة الدراسة، ونتائج اختبار معامل Cronbach alpha

العوامل المؤثرة على تنمية سبل العيش				
العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش	العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف	العوامل المرتبطة بمشاكل اللاجئين في سوق العمل	المعلومات التعريفية بالعينة	العبارات
(52 - 38)	(37 - 24)	(23 - 5)	(4-1)	رقم العبارة
14	13	19	4	عدد العبارات
96	87	91	قيمة المعامل لكل متغير	
95			قيمة المعامل لجميع عبارات الاستبانة	

ولأغراض المعالجة الإحصائية للبيانات فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي لتحليل إجابات عينة الدراسة متمثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t-test) لاختبار الفرضيات. وتم الاعتماد على نظام المعالجة الإحصائية SPSS لاستخراج النتائج.

وتكون قيمة (t) ذات دلالة إحصائية معنوية إذا كانت (sig.2-tailed) أقل من المستوى المقبول (0.05). كما تم تقسيم سلم الإجابة لكل سؤال إلى خمس درجات تم منحها أوزاناً نسبية وفقاً لمقياس ليكرت على النحو التالي في الجدول (4).

جدول (4) سلم الإجابة ومستوى الأهمية النسبية

الدرجة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
النسبة المئوية	أكبر من 80%	60% - 80%	40% - 60%	20% - 40%	أقل من 20%
الدلالة الإحصائية	درجة تأثير عالية جداً	درجة تأثير عالية	درجة تأثير متوسطة	درجة تأثير منخفضة	درجة تأثير منخفضة جداً

وقد تم تحديد الوسط الاختباري (3) من خلال احتساب متوسط مجموع الدرجات باستخدام نموذج كيربخ وذلك حسب النسب التالية لمجموع المتوسط الحسابي لمتوسط الحسابات لبيان مدى تأييد الفرضية:

- إذا كان الوسط المحسوب من (1 - 2,99) فإن العينة تؤيد الفرضية العدمية H_0 .
- إذا كان الوسط المحسوب من (3 - 5) فإن العينة ترفض الفرضية العدمية H_0 .

3. عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أرباب العمل والأفراد ذوي الصلة بقطاع سبل العيش من السوريين المقيمين في تركيا، وهم يمثلون وحدة التحليل في هذه الدراسة. أما عينة الدراسة فتألفت من (90) مستجوب تم اختيارهم وفق تقدير الباحث وذلك بطريقة الملائمة من خلال توفر الأفراد المراد توزيع الاستبانة عليهم في كل من استنبول وشانلي أورفة وغازي عنتاب، حيث تم توزيع (100) استبانة واسترجع منها (90).

4. نتائج الدراسة الميدانية

▪ الخصائص العامة لعينة الدراسة

يبين الجدول (5) الخصائص التعريفية لعينة الدراسة.

جدول (5) الخصائص التعريفية لعينة الدراسة (ن = 90)

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	58	64.4
	أنثى	32	35.6
العمر بالسنوات	25 - 35	79	87.8
	36 - 45	9	10
	46 - 55	2	2.2
	أكبر من 55	0	0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	7	7.8
	معهد متوسط	18	20
	جامعة	61	67.8
	دراسات عليا	4	4.4
عدد سنوات وجودك في تركيا	أقل من سنتين	23	25.6
	2-4	40	44.4
	أكثر من 4	27	30

أظهرت المعطيات الميدانية أن أفراد عينة الدراسة تتكون من الذكور بنسبة (64.4%) بينما بلغت نسبة الإناث (35.6%)، كذلك تركزت الفئة العمرية (25-35) بنسبة (87.8%) وهي الفئة الشابة من اللاجئين السوريين في تركيا الذين يشكلون أكثر من (50%) من عدد اللاجئين السوريين في تركيا كما يبين الجدول (1)، تلتها الفئة العمرية (36-45) بنسبة (10%)، بينما انخفضت النسبة في الفئة العمرية (46-55) بنسبة (2.2%). كذلك بينت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة، وهو ما يعكس وعياً كافياً لدى أفراد العينة لإدراك العوامل المؤثرة على تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي. فجاءت نسبة (67.8%) حاصلين على الإجازة الجامعية، ونسبة (20%) حاصلين على شهادة معهد متوسط، في حين بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية وما دون (7%)، ونسبة (4.4%) حاصلين على درجة أعلى من الدراسات العليا. من ناحية أخرى تبين المعطيات أن نسبة (44.4%) من العينة تراوح عدد سنوات وجودهم في تركيا بين (2-4) سنوات، ونسبة (30%)

منهم تجاوز عدد سنوات وجوده الأربع سنوات، وهي نسب إقامة كافية لمعايشة المشكلات والمعوقات التي تؤثر على تنمية سبل العيش، في حين أن نسبة ممن يقيم منذ أقل من سنتين بلغت (26.6%).

▪ اختبارات فرضيات الدراسة ومناقشتها

▪ الفرضية الأولى:

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل.

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة عن مدى تأثير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش.

جدول (6) توزيع إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	عدم توافر فرص العمل في بعض المدن التركية.	3.75	1.02	مرتفعة
2	انخفاض الأجور والتأخر في دفعها أو عدم دفعها من قبل أرباب العمل.	4.07	0.92	مرتفعة
3	زيادة عدد ساعات العمل اليومي فوق المعدل الطبيعي.	4.11	0.91	مرتفعة
4	تعرض العمالة السورية للانتهاكات والتجاوزات من قبل أرباب العمل.	3.82	0.88	مرتفعة
5	المعاونة من ظروف وأشكال عمل خطيرة وغير لائقة صحياً واجتماعياً.	3.58	0.97	مرتفعة
6	وجود مظاهر للتمييز تمارس ضد العمال السوريين من حيث الأجر والترميزات مقارنة بالعمال الأتراك.	4.04	0.84	مرتفعة
7	العمل الإضافي دون مقابل مادي.	3.38	1.11	متوسطة
8	غياب الإجراءات والحماية القانونية المنصفة للعمالة السورية تجاه أرباب العمل.	4.22	0.93	مرتفعة جداً
9	وجود توتر لدى العمالة التركية نحو العمالة السورية باعتبارهم منافس ومزاحم لهم في سوق العمل.	3.76	0.99	مرتفعة
10	عدم تمتع العمالة السورية بأي حقوق وظيفية أو حماية اجتماعية ملائمة.	4.04	0.91	مرتفعة
11	تخوف العمالة السورية من عدم القدرة على الحصول على فرص العمل في حال منحهم اذون عمل رسمية من الحكومة.	3.64	1.03	مرتفعة

مرتفعة	1.18	3.58	12	عدم تمكن العمال حاملي بطاقة الحماية المؤقتة من العمل إلا في المدن المقيدين بها.
مرتفعة	0.98	4.10	13	غياب جهة رسمية ترعى مصالح العمالة السورية وتعالج مشكلاتهم في تركيا.
مرتفعة	0.98	3.86	14	تعرض العمال السوريين للإساءة والابتزاز والتهديد المستمر بالطرد من العمل من قبل أرباب العمل.
مرتفعة جداً	0.79	4.27	15	عدم منح العمالة السورية التأمين الصحي والاجتماعي.
مرتفعة جداً	0.75	4.50	16	اضطرار الكثير من أصحاب الشهادات الجامعية للعمل في مهن لا تتناسب ومؤهلاتهم.
مرتفعة	0.88	4.17	17	عدم الاستقرار في مكان العمل واضطرار العامل السوري للبحث عن ظروف عمل أفضل بشكل مستمر.
مرتفعة	1.02	3.73	18	عدم امتلاك الكثير من العمالة السورية بطاقة الحماية المؤقتة أو جواز السفر مما يضاعف من استغلالهم من أرباب العمل.
مرتفعة	0.87	3.75	19	تعرض الكثير من العمالة السورية لحالات النصب والاحتيال أثناء بحثهم عن العمل.
مرتفعة	0.94	3.91	المجموع	

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (6) وجود درجة تأثير عالية جداً للعناصر (8,15,16) تزيد عن (80%) وتعد من أبرز المشكلات التي تواجه اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي وفقاً للعديد من التقارير الإحصائية والصحفية المهتمة بوضع العمالة السورية والتي تتصدر عناوينها وضع ومشكلات اللاجئين السوريين في تركيا بين فترة وأخرى، وكونها تشكل الأساس الذي يمكن أن يتم من خلاله معالجته تجاوزه العديد من المشكلات الأخرى ذات الصلة. وتنبع أهمية الاهتمام في معالجة هذه المشاكل من كون النسبة الأكبر من العمالة السورية اللاجئة في سوق العمل غير الرسمي، مما يجعلها عرضة للاستغلال والانتهاكات وعمليات الاتجار بالبشر في ظل غياب القوانين والتشريعات الناظمة لعملها، كونها غير مشمولة بالقوانين الخاصة باللاجئين، بل تعمل تحت مسمى الحماية المؤقتة التي تعاني العديد من الثغرات القانونية إلى جانب عدم الالتزام بالشروط الناظمة لعمل اللاجئين السوريين في إطار هذه الحماية من قبل العديد من أرباب العمل واللاجئين أنفسهم.

وهناك درجة تأثير عالية تتراوح بين (80% - 60%) للعناصر (9,10,11,12,13,14,17,18,19)، ودرجة تأثير متوسطة تتراوح بين (60% - 40%) للعنصر (7). فمع استمرار تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، لم تعد سياسة الحلول المؤقتة تجدي نفعاً مع هذا الكم الكبير من اللاجئين المنخرطين في سوق العمل والباحثين عنه، وما لم تتحرك الجهات المعنية في الحكومة التركية لوضع حلول مستدامة لهذه المشاكل، فإن تأثيرها سينعكس سلباً على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى اللاجئين، مؤدياً في الوقت ذاته إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لديهم، وتأخر اندماجهم في المجتمع التركي وبالتالي خلق مزيد من التوتر بينهم وبين السكان المحليين وما لذلك من تبعات سلبية على وجود اللاجئين السوريين في المستقبل.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.91) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الأولى، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (0.94) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. ويؤكد الجدول (7) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (44.6) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاختبارية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

جدول (7) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل

Test Value = 3						
العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل	t	df	Sig (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
		44.6	90	0.000	7.51111	7.1770

▪ الفرضية الثانية:

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف.

جدول (8) توزيع إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تأمين سبل العيش ليس ضمن أولويات منظمات المجتمع المدني السورية والتركية والتي يتركز اهتمامها على الجانب الإغاثي فقط.	3.86	0.88	مرتفعة
2	عدم تبني الجهات الحكومية والنقابات المهنية التركية لسياسات فاعلة من أجل تأسيس سبل عيش للاجئين السوريين.	3.95	0.92	مرتفعة
3	غياب وكالات التوظيف الخاصة بتأمين فرص العمل للاجئين السوريين، مما يضطرهم للوقوع بأيدي سماسرة التوظيف.	3.80	1.01	مرتفعة
4	ضعف التواصل بين منظمات المجتمع المدني السورية والحكومة التركية لتأمين سبل العيش للاجئين السوريين.	4.04	0.84	مرتفعة
5	ضعف المبادرات الفردية الخاصة من رجال الأعمال السوريين والأترك لاستيعاب العمالة السورية في سوق العمل التركي.	3.88	0.85	مرتفعة
6	عدم وضوح واکتمال الإجراءات القانونية الخاصة بعمل اللاجئين السوريين في تركيا.	3.98	0.90	مرتفعة
7	عدم وجود تعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني السورية والتركية لتأمين سبل عيش للاجئين السوريين.	3.94	0.92	مرتفعة
8	التعامل مع العمالة السوريين من قبل الحكومة التركية كعمالة مؤقتة لحين العودة إلى بلدهم.	3.84	1	مرتفعة
9	غياب البيانات الشاملة والمحدثة عن أعداد ومؤهلات اللاجئين السوريين ممن هم في سن العمل.	3.80	1.04	مرتفعة
10	غياب فاعلية الجهات الممثلة للمعارضة السورية في التعاون مع الحكومة التركية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم وتنمية سبل العيش للعمالة السورية.	4.03	0.97	مرتفعة
11	عدم تناسب مهارات العمالة السورية مع سوق العمل التركي.	2.84	1.21	متوسطة
12	عدم تمكن نسبة كبيرة من العمالة السورية من تعلم اللغة التركية.	3.58	1.12	مرتفعة
13	عدم تكيف اللاجئين السوريين للعمل لدى الأترك بسبب الاختلاف في ثقافة وبيئة العمل.	3.18	1.15	متوسطة
	المجموع	3.74	0.98	مرتفعة

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى وجود درجة تأثير عالية تتراوح بين (60% - 80%) للعناصر (1,2,3,4,5,6,7,8,9,10,12)، ودرجة تأثير متوسطة تتراوح بين (40% - 60%) للعنصرين (11,13).

لعبت المعوقات المرتبطة بالوضع السياسي في تركيا وسياساتها تجاه اللاجئين دوراً هاماً، فمع وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين وقلة الدعم المقدم من المانحين الدوليين للحكومة التركية مع طول أمد الأزمة السورية، برزت العديد من التحديات التي واجهت الحكومة التركية في التعامل مع هذا الملف وكيفية إدارته بنجاح إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، بحيث يتم ضمان المحافظة على الاستقرار الداخلي في بلد يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية. فالحكومة التركية وإن لم تمنح غالبية اللاجئين السوريين تصاريح عمل نظامية، إلا أنها تغض الطرف عن العدد الكبير للعمالة السورية في سوق العمل غير الرسمي تاركة لهم حرية تدبير رزقهم بأنفسهم أسوة بالعمال الأتراك في هذه السوق. ومنحت أرباب العمل السوريين تسهيلات كبيرة لتأسيس مشاريعهم التي تستقطب الكثير من العمالة السورية وتخفف من نسبة البطالة بينهم. ورغم هذه الإيجابية التي ينظر إليها البعض من أرباب العمل السوريين، إلا أن طول فترة إقامة اللاجئين المتوقعة في تركيا سيتركهم عرضة للتجاذبات السياسية على المستوى المحلي والخارجي ويقوض من رغبتهم في استثمار مواردهم للاندماج المحلي ما لم يتم تسوية وضعهم القانوني. ويصعب بالتالي من مهمة وضع استراتيجيات وبرامج سبل عيش طويلة الأجل من قبل الفاعلين الرئيسيين في هذا القطاع.

كذلك حلت المعوقات المرتبطة بالاستثمار في مهارات اللاجئين في المرتبة الثالثة، فخلال السنوات القليلة الماضية لم تبدي الحكومة التركية اهتماماً كبيراً بالاستثمار في رأس المال البشري للاجئين السوريين أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية الذين توجه قسم كبير منهم إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية ودول الخليج. بعد عدم تقديم أي محفزات من قبل الحكومة التركية للاحتفاظ بهم عند قدومهم إلى تركيا في بدايات الأزمة، إلى جانب الصعوبات التي واجهوها سواء من ناحية الإقامة أو من ناحية تأمين فرص عمل لائقة بهم. ولا تزال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في هذا الصدد دون المستوى المطلوب للحفاظ على ما تبقى من هذه الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدرية التي تشكل قيمة مضافة كبيرة لأي اقتصاد وعدم تسربها إلى الدول الأخرى.

كذلك حلت المعوقات المرتبطة بقدرة ورغبة اللاجئين السوريين للاستثمار في سبل العيش، في المرتبة الرابعة. فقد عملت الحكومة التركية جاهدة على التخفيف من هذا المعوقات من خلال السياسات التحفيزية للمستثمرين السوريين لإقامة المشاريع بمختلف أحجامها في عموم المدن التركية وتقديم العديد

من التسهيلات لهم، حيث تشير الاحصاءات الرسمية إلى تصدر المستثمرين السوريين لقائمة رؤوس الأموال والشركات المنشأة في تركيا في العام 2015، بنسبة وصلت إلى نحو (22.3%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في البلاد. ويعد هذا مؤشر هام على نجاح الحكومة في توطين هذه الاستثمارات داخل تركيا، وإلى القدرات التي يملكها المستثمرون السوريون في ميدان الأعمال، وبالتالي المساهمة في تنمية سبل العيش للاجئين السوريين.

وتبرز نظرة الشعب التركي إلى اللاجئين السوريين كأحد المعوقات التي حلت في المرتبة الأخيرة، ففي بلد تتجاوز نسبة البطالة فيه (10.5%) وفقاً لتقديرات برنامج الإحصاءات الرسمي في تركيا¹³، يمكن أن تتولد بعض مظاهر التوتر من قبل العمالة التركية تجاه العمالة الوافدة خاصة في سوق العمل غير الرسمي بسبب رخص أجرة هذه العمالة التي تعد منافس حقيقي للعمالة المحلية، حيث أظهر استقصاء لنقابة عمال المعادن المتحدة في تركيا أن العمالة السورية تحصل على أجور أقل بنسبة (25%) من نظرائهم الأتراك¹⁴. إلى جانب ذلك يتأثر السكان المحليين الفقراء في بعض الأحياء التركية حيث يقيم اللاجئ، كما في العديد من الدول المستضيفة للاجئين، بحساسية تجاههم في حال توزيع مساعدات للاجئين واستثنائهم من ذلك. مع غياب النظرة للفوارق الثقافية والدينية لدى غالبية الشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين نظراً للإرث الثقافي والديني المشترك بينهم.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.74) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (0.98) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على مستوى تنمية سبل العيش للاجئين السوريين. ويؤكد الجدول (9) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (46.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاختبارية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

¹³ - The Official Statistics Programme, April 17, Turkey: <http://www.officialstatistics.gov.tr>

¹⁴ - Şebnem Turhan, Majority of Syrians in Turkey employed in unregistered work for lower wages: Survey, July/06/2017, Hurriyet Daily News Newspaper: <https://goo.gl/ZB3ByS>

جدول رقم (9) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف

العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف	Test Value = 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	46.2	90	0.000	7.05556	6.7522	7.3589

الفرضية الثالثة:

تتأثر تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش.

يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير

العوامل المرتبطة بمدى تأثير تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمجموعة من العوامل المرتبطة

بآليات وبرامج سبل العيش.

جدول (10) توزيع اجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى تأثير العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.	3.98	1.02	مرتفعة
2	تخصيص جزء من الدعم الدولي المخصص للاجئين السوريين في تركيا لتنفيذ برامج تنمية سبل العيش داخل المدن التركية.	3.87	1.18	مرتفعة
3	تنفيذ برامج تأهيل مهني من قبل الهيئات التركية والدولية لمساعدة اللاجئين السوريين للانخراط في سوق العمل التركي.	3.90	1.02	مرتفعة
4	ضرورة توجه وكالات التنمية الدولية الداعمة إلى إدراج قطاع سبل العيش في طليعة أجنداث عملها داخل تركيا.	3.82	1.03	مرتفعة

مرتفعة	1.13	3.67	القيام بحملات توعية مجتمعية للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل حول كيفية البحث عن فرص العمل.	5
مرتفعة	1	3.83	قيام الحكومة التركية بتأطير مشاركة الجهات التركية والدولية الراغبة في مساعدة اللاجئين لتأمين سبل العيش ضمن استراتيجية موحدة بما يحقق الفائدة المرجوة منها.	6
مرتفعة	0.98	3.88	تفعيل عملية الاستفادة من الأموال والخبرات السورية المهاجرة لتنمية سبل العيش للاجئين السوريين داخل تركيا.	7
مرتفعة	0.99	3.92	تسهيل الإجراءات المصرفية والاستثمارية للسوريين لزيادة المشاريع وخلق فرص العمل.	8
مرتفعة	1.16	3.83	اعفاء المستثمرين السوريين في تركيا من الشروط الخاصة بنسب توظيف العمالة السورية مقابل العمالة التركية.	9
مرتفعة	1.11	3.96	تفعيل بنك معلومات خاص بكفاءات ومهارات اللاجئين السوريين وتحديثه دورياً وجعله متاحاً للجهات المهتمة بتوظيف اللاجئين.	10
مرتفعة	1.18	3.57	تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن للاجئين السوريين العمل فيها، بحيث لا يتأثر المجتمع التركي بعملهم.	11
مرتفعة	1.09	3.92	تأسيس مشاريع صناعية كبيرة مشتركة بين المستثمرين السوريين والأترك لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة السورية.	12
مرتفعة	1.26	3.72	تقديم الحكومة التركية حوافز لأرباب العمل الأترك لتوظيف العمالة السورية بشكل قانوني.	13
مرتفعة	1.21	3.90	تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا معترف بها من جانب السلطات التركية.	14
مرتفعة	1.09	3.84	المجموع	

تشير النتائج الواردة في الجدول (10) وجود درجة تأثير عالية تتراوح بين (60%-80%) لجميع العناصر. حيث حلت العناصر المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بأرباب العمل في مقدمة هذه العناصر، إذ لعبت المبادرات الفردية من القطاع الخاص السوري في عموم المدن التركية دوراً هاماً في تنمية سبل العيش لعدد كبير من اللاجئين السوريين، وتدعم الحكومة التركية هذه المبادرات وتقدم لها كافة التسهيلات اللازمة لنجاحها، على اعتبار أن الأموال السورية المهاجرة تمثل الحامل الرئيسي لدعم العمالة السورية اللاجئة في دول الجوار وانتشالها من مستنقعات الفقر، وهناك العديد من المبادرات الدولية الداعمة لهذا التوجه مثل المبادرة التي قادها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتجميع رجال الأعمال

السوريين في دول المهجر وتأسيس كيان مشترك لهم بهدف تأسيس مشاريع تنموية في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين والاستفادة من مهاراتهم، وقد تكلفت هذه المبادرة بتأسيس جمعية الأعمال السورية الدولية في فرنسا في عام 2017. والتي ستعنى بإزالة العوائق أمام رجال الأعمال والمستثمرين السوريين حول العالم بدعم دولي وبدعم مباشر من البنك الدولي.

وفيما يتعلق ببرامج وآليات سبل العيش المتعلقة بالحكومة التركية، فقد بذلت عبر مؤسساتها المعنية باللاجئين السوريين عبر السنوات القليلة الماضية جهود متواصلة لدعم قطاع سبل العيش في أماكن تجمعات اللاجئين السوريين في المدن التركية الكبيرة، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بالعديد من المعوقات التي حدثت من أثر فاعليتها والنتائج المتحققة منها. وكان من أبرز هذه الجهود برامج سبل العيش التي لم ينجح أغلبها في إحداث التأثير التنموي المطلوب لأسباب تتعلق بتصميم وتنفيذ هذه المشاريع، وعدم توزيع هذه البرامج على كافة القطاعات الاقتصادية، مما جعل غالبية العمالة اللاجئة تتركز في قطاعات محددة، إلى جانب قلة التنسيق بين الفاعلين، مع كثرة عدد المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في تركيا وعدم وجود إطار محدد من قبل الحكومة التركية لعمل هذه المنظمات في دعم اللاجئين السوريين، إلى جانب قلة الدعم المادي المقدم من الداعمين لقطاع سبل العيش مقارنة بالقطاعات التنموية الأخرى.

وفي جانب المنظمات غير الحكومية التركية والأجنبية لوحظ في الآونة اهتمام متزايد بقطاع سبل العيش للاجئين السوريين من خلال تأسيس مراكز لتوظيف اللاجئين السوريين سواء عن طريق إنشاء كيانات مادية لها في المدن التركية مثل مؤسسة رزق للتأهيل المهني، ومركز سبل العيش التابع للمركز الدانماركي للاجئين في مدينة شانلي أورفة. أو من خلال إنشاء مواقع إلكترونية لتأمين فرص عمل للاجئين السوريين. كذلك قيام العديد من المنظمات غير الحكومية التركية والأجنبية بعقد دورات تدريب مهني لتأهيل العمالة السورية اللاجئة مثل منظمة Orange والمجلس النرويجي للاجئين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل الحصول على سبل العيش. وهناك مبادرات عدة في سبل العيش من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

ويشير المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموع آراء عينة الدراسة والبالغ (3.84) إلى درجة تأثير عالية للعوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش على تنمية سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا. وعند مقارنته بالوسط الاختباري نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من الوسط الاختباري مما يدعونا إلى قبول الفرضية الثالثة، ويشير الانحراف المعياري الإجمالي للإجابات والبالغ (1.09) إلى وجود تجانس كبير في آراء عينة الدراسة حول أهمية هذه العناصر ومدى تأثيرها على مستوى تنمية سبل العيش للاجئين

السوريين. ويؤكد الجدول (11) النتيجة التي تم التوصل إليها حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (37.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبلغت قيمة (t-sig) (0.000) وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) المقبولة في هذه الدراسة. وهذا يعني أن مستوى تأثير مجموع عناصر المجموعة أكبر من المستوى الطبيعي الذي يمثل القيمة الاحتمالية (3) مما يؤكد قبول هذه الفرضية.

جدول (11) نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق تبعاً لمتغير العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش

العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش	Test Value = 3					
	t	df	Sig (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	37.2	90	0.000	7.88889	7.4683	8.3095

5. الاستنتاجات

5.1. الخصائص العامة لعينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة نسبة جيدة من الإناث وهذا مؤشر إلى وجودهن في سوق العمل واهتمامهن بقضايا سبل العيش، فالكثير من النساء السوريات يعتمدن على أنفسهن لكسب العيش من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بسبب افتقاد الكثير منهن للمعيل وقلة المساعدات العينية المقدمة لأسرهن. كذلك تركزت عينة الدراسة في الفئة الشابة نظراً لقدرتها على التكيف مع متطلبات سوق العمل التركي من حيث اللغة والقدرة على التكيف في بيئة العمل لتأسيس مشاريعهم وإثبات وجودهم ضمن هذه السوق. وغالبية أفراد العينة هم من حاملي الشهادات الجامعية وهو عامل مساعد لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال الجديدة، كذلك فإن نسبة جيدة من أفراد العينة تجاوزت فترة إقامتها في تركيا الأربع سنوات مما يمكنها أكثر من معرفة سبل العيش المتاحة في سوق العمل التركية والعوامل المؤثرة على نجاحهم ضمن هذه السوق.

5.2. مشكلات اللاجئين في سوق العمل:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بمشكلات اللاجئين في سوق العمل على تنمية سبل العيش. حيث احتلت المشكلات المتعلقة بالوضع القانوني للعمالة اللاجئة تأثيراً عالياً جداً على تنمية سبل العيش، بينما احتلت المشكلات المتعلقة بالأجور والتعويضات المرتبة الثانية من حيث التأثير تلتها المشكلات المتعلقة ببيئة العمل. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الأولى

من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.91).

5.3. المعوقات داخل البلد المستضيف:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بالمعوقات داخل البلد المستضيف على تنمية سبل العيش. حيث احتلت المعوقات المتعلقة بالوضع السياسي في البلد المستضيف وسياسته تجاه اللاجئين المرتبة الأولى من حيث التأثير تلتها المعوقات المرتبطة بالاستثمار في مهارات اللاجئين في المرتبة الثانية، في حين أتت المعوقات المرتبطة بقدرة ورغبة اللاجئين للاستثمار في سبل العيش في المرتبة الثالثة، وحلت نظرة السكان المحليين للاجئين السوريين في المرتبة الأخيرة. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الثالثة من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.74).

5.4. آليات وبرامج سبل العيش:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجموعة من العوامل المرتبطة بآليات وبرامج سبل العيش على تنمية سبل العيش. حيث احتلت آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بأرباب العمل المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش، تلتها في المرتبة الثانية آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بالحكومة التركية، في حين حلت آليات وبرامج سبل العيش المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية في المرتبة الأخيرة. واحتلت العوامل المرتبطة بهذا البعد بمجموعها المرتبة الثانية من بين العوامل الأخرى في هذه الدراسة من حيث درجة التأثير على تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في تركيا بمتوسط حسابي بلغ (3.84).

6. التوصيات والمقترحات

يمكن وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات للفاعلين الأساسيين في هذا القطاع وفقاً لما يلي:

- الحكومة التركية:

- العمل على تأسيس قاعدة بيانات وإتاحة سبل النفاذ إليها من قبل جميع الجهات ذات الصلة، بهدف المساعدة على تأمين فرص العمل حال توفرها للحد من بطالة العمالة السورية اللاجئة.
- تطبيق برامج التدريب المهني للتشغيل المضمون بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتأهيل العمالة اللاجئة وتأمين فرص العمل لهم.

▪ إجراء مسوحات وإعداد تقارير ونشرات إحصائية دورية عن سبل عيش اللاجئين السوريين وجعلها متاحة للمهتمين، للاستفادة منها في تصميم برامج سبل عيش ملائمة وفقاً للمدن التركية وإمكانيات اللاجئين.

▪ دعم وكالات ومؤسسات توظيف اللاجئين السوريين وتقديم التسهيلات اللازمة لها وزيادة مستوى التنسيق بينها وبين المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

▪ التركيز على وضع الضوابط القانونية الملائمة لعمل اللاجئين السوريين بما يتلاءم مع بيئة العمل التركية.

▪ تأسيس نقابة للعمال السوريين في تركيا تحت اشراف نقابة العمال التركية، تعمل على عرض جميع المشكلات التي تواجه العمالة السورية وتسعى إلى معالجتها بالتعاون مع الجهات التركية المختصة.

▪ عقد لقاءات دورية مع أرباب العمل السوريين للوقوف على مشكلاتهم وتقديم حلول للصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل.

▪ زيادة التنسيق والتعاون بين الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية التركية والسورية والأجنبية لبلورة رؤية مستقبلية مشتركة لبرامج سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا.

– المنظمات غير الحكومية

▪ العمل على وضع آليات لاستدامة برامج سبل العيش وضمان نموها، مع ضرورة التوسع في إنشاء برامج جديدة وتطوير ما هو قائم منها بما يتوافق مع بيئة الأعمال في تركيا.

▪ زيادة مستوى التنسيق مع الحكومة التركية لضمان تركيز جهود هذه المنظمات وتوجيهها بما يخدم تنمية سبل العيش للاجئين السوريين في عموم المدن التركية.

- تأسيس صندوق مالي تعاوني بالتنسيق مع الحكومة التركية لتقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر لرواد الأعمال من اللاجئين السوريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - تقديم المنظمات الدولية المساعدة للمنظمات غير الحكومية التركية والسورية لبناء كوادر متخصصة في قطاع سبل العيش وإكسابهم المهارات اللازمة من خلال البرامج التدريبية ذات الصلة. بحيث تؤدي إلى تطوير قدرة هذه المنظمات في تنفيذ برامج سبل عيش فاعلة.
 - القيام بحملات توعية مجتمعية و تثقيفية عبر وسائل الإعلام للاجئين السوريين ممن هم في سن العمل، حول حقوقهم وواجبات في سوق العمل وكيفية البحث عن فرص العمل.
- أرباب العمل السوريين والأتراك**
- تأسيس آليات للتنسيق والتعاون بين أرباب العمل السوريين والأتراك لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة في جميع القطاعات.
 - ضرورة تركيز أرباب العمل والمستثمرين السوريين على المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الأجل الطويل لضمان القدرة على الاستمرار والمنافسة في سوق العمل وتأمين فرص عمل أكبر للاجئين السوريين.
 - المساهمة في دعم برامج التدريب والتأهيل المهني للاجئين السوريين واستقطاب ما أمكن منهم للتخفيف من معدل بطالة العمالة اللاجئة.
 - التركيز على الجانب الإنساني عند توظيف العمالة السورية اللاجئة وعدم استغلال وضعها القانوني والمادي لتحقيق مكاسب مادية أكبر على حساب معاناة هذه العمالة.

المراجع:

- إرشادات الاتحاد الدولي بشأن برمجة سبل كسب الرزق، 2010، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف.
- المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006.
- Aleinikoff, T. Alexander, 2015, **From Dependence to Self-Reliance: Changing the Paradigm in protracted Refugee Situations**, Migration Policy Institute, Washington, DC.
- Caverzasio, Sylvie Giossi, 2011, **strengthening protection in war: A search for professional standards**, International Committee of the Red Cross, Geneva.
- De Vriese, M (2006), **Refugee livelihoods: A review of the evidence**, The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Geneva.
- Del Carpio, V. X & Wagner, M (2015), **The Impact of Syrian Refugees on the Turkish Labor Market**, Policy Research Working Paper 7402, Social Protection and Labor Global Practice Group, World Bank Group.
- Navruz, M & Cukurcayir, M (2015), **Factors Affecting Changes in Perceptions of Turkish People towards Syrian Refugees**, International Journal of Social Sciences, Vol. IV(4), pp. 75-85.
- Öztürkler, Harun & Göksel, Türkmén (2015) **the Economic Effects of Syrian Refugees on Turkey: a Synthetic Modelling**, Report No: 196, January, Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara.
- Şebnem Turhan, **Majority of Syrians in Turkey employed in unregistered work for lower wages: Survey**, July/06/2017, Hurriyet Daily News Newspaper: <https://goo.gl/ZB3ByS>
- Sekaran, Uma (1992), **Research Methods for Business: A skill Buildings Approach**, 2nd Edition, John Wiley & sons Inc., New York.
- Sunata, Ulaş (2017), **Syrian Refugee Livelihood Monitor**, İnsani Gelişme Vakfı and Ipsos Social Research Institute, Istanbul.
- The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) 2014, **Global Strategy for Livelihoods**, Geneva.
- The Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2011), **Promoting Livelihoods and Self-reliance Operational Guidance on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas**, Division of Programme Support and Management, Geneva.
- The Official Statistics Programme, April 17, Turkey: <http://www.officialstatistics.gov.tr>
- Ulmas, Elizabeth, 2001, **Cash in Hand: Urban Refugees, the Right to Work and UNHCR's Advocacy Activities**, UNHCR, Geneva.
- Women's Refugee Commission (2009), **Building Livelihoods a Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings**, New York.